كيف ستكون ردّة فعل الشارع الأميركي عندما يعلم بحقيقة صادمة ونكسة لما يسمونها بالمُثل والقيم الأميركية العليا التي شوهتها إدارة الرئيس (أوباما) ووزيرة خارجيته في العام 2011م (هيلاري كلنتون) حينما منحا الضوء الأخضر للقيام بعملية اغتيال الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح هو وكبار أركان نظامه في مسجد النهدين بدار الرئاسة يوم الجمعة (3يونيو2011) ؟

الصدمة الأولى للشارع اليمني والغربي تتمثل في إحدى الوثائق السرية المسربة، إما من إرشيف المخابرات، أو الخارجية السعودية والموجهة من سفارة الرياض في صنعاء لخارجية المملكة بتاريخ (28مايو 2011) قبل محاولة اغتيال صالح بـ(6) أيام ، والتي تقول (ورود معلومات مؤكدة لمكتب الاستخبارات السعودية العامة في السفارة تفيد بأن اللواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع ، المنشق عن الجيش ،سيقوم خلال الأيام القليلة القادمة بتنفيذ عملية اغتيال ضد الرئيس علي عبدالله صالح .ويعتقد أن الأميركيين على عِلم بذلك) .

5 أعوام على جريمة مسجد دار الرئاسة

وثائق جديدة تكشف تورط السعودية وأمريكا في الجريمة

ما سرّ الضغوطات الأمريكية المستمرة على «صالح» بمغادرة اليمن؟

عبدالكريم المدي

أما الصدمة الثانية، الأشد فتكاً بالذهن والنفس، تُخبر عنها الوثيقة الثانية الموجودة على شبكات الإنترنت، والتي جاءت بتاريخ (30مايو2011) ، أي قبل عملية الاغتيال بأربعة أيام ، والموجهة ، أيضا، من السفارة السعودية في صنعاء إلى وزارة الخارجية في الرياض ، التي تم التأكيد فيها أن الأميركيين قد اعطوا الضوء الأخضر للجنرال علي محسن بتنفيذ المهمة .

كما حملت هذه الوثيقة أيضاً عدة صدمات، حيثُ كشفت أن الشيخ (مذحج عبدالله الأحمر) قد اعطى السفارة السعودية معلومات دقيقة عن تواصلهم مع السفارة الأميركية التي قالت الوثيقة -نقلاً عن الأحمر- بأن أميركا تدعم اللواء علي محسن وشقيقه (حميد) في جهودهما للتخلص من(صالح) وأنهم لن يقوموا باغتيال الأخير لوحده، وإنما سيغتالون معه جميع أركان نظامه انتقاماً لدماء ما اسماها بثورة الشباب ومجزرة الكرامة (18مارس2011م) بشارع جامعة صنعاء.

الأمر المؤكد أن عاصفة هذه الوثائق لن تتوقف عند إعلام الرئيس اليمني السابق (علي صالح) بل ستتعداها إلى ما هو أبعد من ذلك ، ومن الصراع الدائر بين (صالح) وخصومه إلى ساحات ومحافل خارجية ..

المهم ومن خلال التأمل في هذا الكم الوثائقي نستطيع القول إنها قد حملت مفاجأتين من العيار الثقيل، الأولى : عِلم السعودية بمؤامرة الاغتيال وبحقيقة الترتيب لها ، وكأقل تقدير قبل تنفيذها بستة أيام ، ومع هذا لم تبلغ صديقها (صالح) بها وبضرورة اتخاذ الحيطة الكافية .

والثانية: توجيه السعودية الاتهام المباشر للولايات المتحدة الأميركية بالوقوف وراء عملية الاغتيال، وهذا ما قالته الوثائق المسربة ، الأمر الذي يعني أن وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، المرشحة الحالية عن الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية (هيلاري كلنتون) ستكون أمام مساءلة قانونية قد تُودي بها للقضاء على تاريخها السياسي وتُخرجها من سباق الترشح، وربما الإحالة للمحاكمة، وليس ذلك فحسب، بل إن الرئيس (أوباما) وإدارته معرضون لمساءلة قانونية، خاصة وأن القانون الأميركي يجرّم ويحظر تماما تواطؤ الإدارة الأميركية للقيام بعملية اغتيال للرؤساء والقادة في دول العالم ، فما بالنا - وحسبما ورد في الوثيقة السعودية - بإعطاء واشنطن الضوء الأخضر لاغتيال الزعيم صالح..؟

ولعل الاستشعار المتأخر لأوباما وإدارته بخطورة قيامهم بتلك المخالفة الواضحة للقانون الأميركي، هو ما يُفسّر اصرارهم منذ العام (2011م)، وبصورة مستمرة على ضرورة مغادرة الرئيس (صالح) لليمن وإبعاده - وفقا لكثير من المعلومات - عن مركز الحدث ومحاولة إلهائه عن تتبع ملف جريمة مسجد النهدين، سواء بمنحه قصراً فخماً في المغرب تزيد قيمته عن (300) مليون دولار ورواتب شهرية مغرية له ولعائلته ولخدم القصر أو في أبوظبي أو أديس أبابا.

ومن ذلك نكتشف سر متابعة واشنطن وقلقها فيما يخص بقاء صالح وما تبذله من مساع حثيثة لإخراجه من اليمن.إن اميركا تُقدم نفسها كمتورط (نمبر ون) في تلك القضية، ومن يقوم بمراجعة فيلم الأحداث والوثائق الأخيرة ويبحث في حجم وقوة الضغوطات التي قامت وتقوم بها إدارة (أوباما) على (صالح) لحثه على مغادرة اليمن ، طبعاً ليس خوفاً من الرجل كشخص ، أو حتى منه كرئيس حزب أو حتى من حزبه، وإنما خوفاً من متابعاته المستمرة لقضية اغتياله ، وعدم تخليه عنها ، بمعنى أنه في حال استمر في النبش والبحث فيها ، فإنه سيقود إلى فضح الإدارة الأميركية والحزب الديمقراطي (الحاكم) أمام الرأي العام الأميركي والعالمي.

المتهم الرئيس اللواء علي محسن الأحمر الذي ذكرته الوثائق بالاسم على أنه المتورط رقم واحد في عملية الاغتيال الفاشلة للزعيم علي عبدالله صالح وأركان نظامه قد يكون هو شخصياً، ومعه أولاد الشيخ الأحمر أنفسهم ، وقعوا ضحية لتأثير المخابرات الأميركية / الغربية ، التي تقف وراء كثير من المآسي في اليمن والعالم، بدليل أن هناك معلومات تتوارد بين الفينة والأخرى ما بين الأعوام (2011-2014م) تفيد بأن السفير الأميركي ودبلوماسيين أميركيين وغربيين كانوا في مناسبات عدة يطلبون، وبصفة شخصية من مسئولين يمنيين مقربين من الزعيم صالح بضرورة ترك الأخير والابتعاد عنه، وهذا الأمر هو الذي يقودنا إلى الافتراض بأن الجنرال علي محسن ، مع بعض العوامل الأخرى قد يكون، بالفعل، وقع تحت تأثير وخُدع المخابرات الأميركية لينجرف - رغم فطنته - في متاهة لعب ذلك الدور بشكل أو بآخر .

عملية الاغتيال الفاشلة للرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح (3 يونيو 2011)، وما خلقته من تداعيات، ومنها هذه الوثائق (السعودية) المتداولة حديثاً، تجعلنا نقول - بعد قراءة في مضامينها، وربطها بأهم الاحداث والمعلومات- انها قد تركت وتترك العديد من التساؤلات التي تقود لإجابات كبرى، تصبُّ جميعها في جعبة تعزيز الاتهامات الموجهة للإدارة الأميركية بدرجة رئيسة، وأجهزة أمن السعودية ومخابراتها بدرجة تالية، وذلك بالوقوف وراء عملية محاولة اغتيال الرئيس صالح، والتي -حسب الوثيقة الأولى- شارك فيها مسئولون من ضباط ورجال أمن في الحرس الرئاسي.

ومن أهم التساؤلات التي نحسبها مشروعة في هذا الشأن: لماذا لم تُشكّل لجنة تحقيق دولية في القضية، أسوة باللجنة التي شُكِّلت بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق (رفيق الحريري)، رغم إدانة مجلس الأمن الدولي للجريمة في حينه، واعتبارها عملاً إرهابياً؟

وبعد المطالبات المستمرة بتشكيل لجنة دولية، لماذا كانت تُعطل وتُهمل جميعها، ومن الذي وقف ضد تشكيل اللجنة، وأين الرئيس هادي من ذلك، وهل له علاقة مباشرة بعمليات التعطيل ومحاولات إغلاق الملف، أم أن اللعبة أكبر منه ولم يعلم إلى اليوم شيئا عنها؟

على أية حال إن توقيت إعلان وكشف هذه التسريبات يوحي وكأن هناك معارك خفية شرسة داخل النظام السعودي ، بل إن هناك ما يشبه التخطيط لعملية أو هزّة ما تُربك سلطات (الرياض) التي يؤكد الكثير من المتابعين السياسيين لأدائها أن أخطاءها وقراراتها طغت على حسناتها ، وفي الطرف الآخر (الحليف الأميركي) الوثيق بالمملكة ، هو الآخر ، وفي حال وصلت هذه الوثائق والحقائق للإعلام الأميركي فإنها ستُحدث عاصفة تزيد سرعتها عن (500) كلم في الساعة ،أول ضحاياها المباشرين المرشحة للانتخابات الرئاسية (هيلاري كلينتون)، وإدارة أوباما التي تؤكد الوثائق ، أنها اعطت الضوء الأخضر لتنفيذ عملية اغتيال الزعيم صالح .. وهذه هي المخالفة الصريحة للقانون الاميركي ، وقد تكون تبعاتها أشد وقعاً وخطراً على البيت الأبيض، من وثائق ويكليكس التي سربت قبل سنوات ووثائق بنما التي سربت قبل أيام .

العديد من المراقبين يقولون إنه وفي حال صحّت هذه الوثائق فإنها ، ستمثّل اختراقاً جديداً وحاسماً لهذا الملف، على المستوى المحلي، وعلى المستوى الخارجي، حيثُ ستفتحُ أبواب جحيم التحقيقات على مصراعيها .ولا نستبعد أبداً قيام أميركا ، من منطلق (مكرهاً أخاك لا بطل)، على تشكيل لجنة تحقيق في هذه القضية، سيما في ظل التنافس المحموم بين الحزبين (الديمقراطي - الجمهوري) على كرسي الرئاسة، ما يعني أن قنبلة غير متوقعة ستنفجر في وجه كلينتون التي تناضل من أجل الفوز بترشيح الديمقراطيين لها والوصول للبيت الأبيض، وستضاف مخالفة صريحة كهذه إلى ملفها، بحكم أنها متهمة سابقاً بتواطؤها أثناء الاعتداء على القنصلية الأميركية في بنغازي شرق ليبيا في (11 سبتمبر 2012) ومقتل السفير الأميركي يومها، واتهامها أيضا، بالتسبب بكشف معلومات وتعريض المصالح الأميركية للخطر، إلى جانب استخدامها البريد الشخصي أثناء عملها كوزيرة للخارجية.

أما التساؤل الملح الذي يطرحه العديد من المتابعين هو : هل قام الرئيس (أوباما) ووزيرة خارجيته وأجهزته الأمنية والمخابراتية بتجاوز نصوص القانون الأميركي الذي يجرم ويحظر التورط أو حتى مجرد التواطؤ في عمليات اغتيال رؤساء دول وتحت أي ظرف كان، وهل لهذا الأمر علاقة بالمساعي الأميركية لانجاح ما يسمى بثورات الربيع العربي بأي ثمن كان ، ومن ضمن تلك الأثمان قيام (أوباما) بانتهاك نصوص القانون الأميركي في (الخريف اليمني)؟

نتمنى أن نسمع الإجابة في القريب العاجل من الأميركيين أنفسهم..

السعودية دمرت مسجد الرئاسة لإخفاء مسرح الجريمة

علي الشعباني

خمسة اعوام مرت على جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة الارهابية كان هدفها الرئيسي هو اغتيال وطن وجر ابناء الشعب الى مربع الحرب الاهلية التى لا تبقي ولا تذر ..لولا حكمة الزعيم علي عبدالله صالح -حفظه الله- يومها وقدرته على ضبط الموقف رغم آلامه وجراحه الدامية جراء إصابته في ذلك التفجير الارهابي الذي خطط له ونفذه تنظيم الاخوان بتنسيق ودعم دولي كحل أخير يمكّنهم من الاستيلاء على السلطة بعد أن فشلت مخططاتهم الربيعية في الوصول للسلطة من بوابة التسكع في الشوارع والفوضى الخلاقة..

اليوم وبعد عام كامل من العدوان السعودي على اليمن تعرض فيه الوطن لأبشع أنواع الجرائم الارهابية من قبل ذلك العدوان الغاشم الذي استهدف منازل المواطنين المدنيين والأسواق والمؤسسات والمصانع والمدارس والطرقات وحتى حظائر الحيوانات ومزارع الدجاج وبشكل بشع يتنافى مع قيم الاسلام وأخلاقيات الحروب والرجولة.. اليوم ينكشف لليمنيين بوضوح أن العدوان على اليمن هو امتداد طبيعي لمؤامرة الربيع العبري 2011م التي فشلت في تحقيق ما كان مرسوماً لها فاضطرت السعودية الى التدخل المباشر وبكل حقد وجنون واستكبار لتحقيق مخططها في تدمير اليمن..

وتمر الذكرى الخامسة لتلك الجريمة الارهابية البشعة هذا العام، في ظل ظروف هي الأصعب تمر بها اليمن، حيث تشن السعودية وحلفاؤها عدواناً غاشماً على اليمن منذ قرابة العام.. تلك الجريمة النكراء حفلت بالكثير من الأحداث والأزمات والمؤامرات وكانت كافية لتكشف تفاصيل الاستهداف الممنهج والمتواصل والمخطط التآمري على البلد ومقدراته وبُنَاه التحتية وجيشه وتجربته الديمقراطية المتفردة على مستوى المنطقة، ليطل أصحابه برأسهم اليوم بشكل واضح بعد أن فشلت كل أدواتهم المحلية في تنفيذه بفعل وعي الشعب اليمني وتماسكه وصموده، وهو ما يؤكد أن تلك المحاولة لم تكن تستهدف اغتيال رئيس الجمهورية "السابق"الزعيم علي عبدالله صالح -حفظه الله- أو الانقلاب على الشرعية الدستورية أو السيطرة على السلطة فحسب، بل كانت تخطط لإغراق اليمن في الفوضى والعنف والاقتتال الأهلي، وتحويله إلى ساحة مفتوحة للتدخلات الخارجية وحلبة مكشوفة لصراع القوى الاقليمية والدولية، لذلك فليس من المبالغة هنا الجزم بأن المخطط الاجرامي الذي كان يستهدف تصفية رأس الدولة وقيادات السلطات الثلاث في أول جمعة من رجب الحرام الموافق الثالث من يونيو 2011م كان بمثابة صافرة لتدشين مخطط إغراق اليمن في الفوضى، وهو ما وعاه اليمنيون وتداركه الزعيم الصالح منذ اللحظة الأولى وهو لا يزال يتلقى العلاج الأوَّلي من الجروح الغائرة التي أصابته في التفجير، مخاطباً نجله أحمد: "لا تردوا.. لاتطلقوا .. طلقة واحدة" .

وما يثير الدهشة والاستغراب في آن، أن دول الاقليم والعالم التي تحرق اليمن اليوم وتقتل ابناءه وتجوعهم وتدمر بُنَاه التحتية وتستهدف مؤسساته الدفاعية "العسكرية والأمنية" وتفرض عليه حصاراً برياً وبحرياً وجوياً، بزعم استعادة الشرعية في اليمن لرئيس وصل إلى السلطة بتوافق سياسي وانتخابات "صورية" وانتهت فترته المنصوص عليها في المبادرة التي أوصلته للسلطة وفترته التي جرى تمديدها بتوافق سياسي، وقدم استقالته بعد فشله الذريع في إدارة الدولة وانجاز مهام المرحلة الانتقالية.. تلك الدول لم تكن بتلك الحماسة في الدفاع عن الشرعية الدستورية العام 2011م، ولم تكلف نفسها عناء كتابة بيان ادانة واحد أو تضامن في جريمة محاولة اغتيال رئيس دولة واستهداف كبار مساعديه التنفيذيين والسياسيين والأمنيين والعسكريين، لم يسبق لها في التاريخ نظير في دناءتها ووضاعة من خطط لها ونفذها في بيت من بيوت الله وفي أول جمعة من رجب الشهر الحرم.. والأدهى من ذلك، أن دولاً تدَّعي منافحتها عن الشرعية الدستورية "المزعومة" في اليمن ما زالت تقدم الحماية والملاذ الآمن لمخططي وممولي ومنفذي تلك الجريمة الارهابية، بل والغطاء السياسي لهم للاستمرار في اعمالهم الاجرامية ومخططاتهم الشيطانية، لذلك لم يعد بمستغرب بعد كل هذا الانكشاف للمخطط وأدواته أن تظل حملة الاستهداف متواصلة ضد الزعيم صالح فقد قصفت منازله ومنازل اسرته من قبل العدوان ولكن الله كان الحافظ له وهو خير الحافظين، وكذلك بالضغط لإبعاده من المشهد السياسي وأخرى باستهدافه لإخراجه من اليمن، ومرات كثيرة بالحملات الاعلامية المسمومة التي تقودها كبريات القنوات الاخبارية ووسائل الاعلام التابعة لدول العدوان والتي لم تخفِ وتيرتها العدائية منذ خمس سنوات.. حيث كان وما زال وسيظل- أياً كان موقعه الذي يتحرك منه إنْ في رئاسة الدولة أو كرئيس للمؤتمر الشعبي العام- صمام أمان للبلد، وحائط الصد الأول لكل المؤامرات التي تستهدف اليمن ارضاً وإنساناً.

وثائق تثبت تورط العدوان في الجريمة

خلال قصف العدوان لليمن قامت الطائرات السعودية وحلفائها بقصف مسجد دار الرئاسة، وهو ما اعتبره المحامي محمد المسوري حينها أنه تأكيد وبما لايدع مجالاً للشك على شراكة السعودية في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة عام 2011م.

وقال المسوري: إن قصف الطيران للجامع ما هو الا دور جنائي لاحق بقصد تدمير واتلاف مسرح الجريمة وما يمثله من دليل قوي جداً ضد تنظيم الاخوان المسلمين في اليمن وقياداتهم.. بالاضافة الى اثباتها واقرارها بدورها وشراكتها السابقة في محاولة اغتيال الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح وكبار قيادات الدولة في مسجد النهدين..

واوضح أن النظام السعودي قد قدم أدلة جديدة ودامغة على تورطه ويمكن من خلالها المطالبة بمحاكمة مسئوليه باعتباره شريكاً وفاعلاً اساسياً في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة..

واضاف: سنتحرك دولياً لمقاضاتهم.. خاصة وان استهداف منزل الرئيس علي عبدالله صالح بالقصف وكثير من منازل افراد أسرته اثبت كذلك المخطط السعودي القديم لارتكاب هذه الجرائم البشعة.

وثائق

الجمعة الماضية بثت قناة «اليمن اليوم» وثائق سرية وُصفت بالعاجلة حينها صادرة عن السفارة السعودية بصنعاء تفيد ان المجرم علي محسن الاحمر الاخواني وبعض الحرس-وبعلم الامريكان- سيقومون باغتيال الرئيس علي عبدالله صالح واركان دولته، ولعل وجود المجرم علي محسن الاحمر ومندسين بالمؤتمر وحزب الاصلاح في السعودية في الوقت الحالي يدل بما لا يدع مجالاً للشك على ان السعودية تحميهم وهي من تقف وراءهم ووراء تلك الجريمة خاصة ان فحوى تلك الوثائق تكشف ان السفارة السعودية بصنعاء كانت مطلعة على تفاصيل ذلك المخطط التآمري لحظة بلحظة بل وتقف وراءه وهو ما يلاحظ في البرقية الثانية التى بعثتها السفارة للرياض والتي تؤكد فيها ان ضابط الارتباط الاستخباراتي قد التقى بمذحج الاحمر واكد له صحة تلك المعلومات وانهم مستمرون فيها.

الدكتور عادل الشجاع علَّق على تلك الوثائق بالقول: ان الفار هادي كان يعلم بمخطط الزعيم والدليل انه كان يرفض فتح أي تحقيق حول حادثه النهدين او ارسال الملف الى محكمة الجرائم الدولية وكذلك اخفاء الادلة حول جريمه النفق في محاولة اغتيال الزعيم.. وللعلم ان المنشقين والمرتزقة كانوا يريدون هادي ليكون نائب الرئيس في كل المفاوضات التي كانت تجري، والشيء الآخر ان هادي قام بتفكيك كل المنظومات الدفاعية الارضية والجوية وهيكلة الجيش.. وما يحدث لليمن من فوضى وتقسيم وخراب بعد تولي هذا الخائن رئاسة البلاد إلا دليل على ذلك، وهروبه الى السعودية دليل آخر..!

واضاف الشجاع: أن رشاد العليمي كان من ضمن المخططين في محاولة اسقاط الدولة وداعماً لثورة الاخوان.. وحميد الاحمر كان يريد تصفية رشاد العليمي بسبب الخلاف الذي بينهم ولم يتم اخباره بموعد تنفيذ عملية الاغتيال الفاشلة للزعيم ولم يتم دعوته في الاجتماع الذي حدد له التاريخ.

وتبقى القضية مفتوحة.. والمجرمون لن يفلتوا من العقاب مهما طال الزمن.